شنـاشيـل

الفساد في مفوضية الانتخابات

■ عدنان حسين

وُلدت عليلة، ولم يعمل القيّمون عليها لمعافاتها، فظلّت على هذي الحال الى الآن، وستبقى هكذا الى أن يقتنع هؤلاء القيّمون بلزوم العلاج قبل فوات الأوان.
عن "ديمقراطيتنا" أتحدث. ومن علامات هذا الاعتلال انه كلما طلب مجلس النواب أو اقترح أحد من أعضائه استجواب مسؤول في الدولة أعرب هذا الأخير عن دهشته واستغرابه، وربما شكك في الدوافع والأهداف.
آخر المندهشين والمستغربين والمشككين هي المفوضية العليا "المستقلة" للانتخابات التي أصدرت بياناً لمناسبة طلب عدد من النواب استجواب رئيس وأعضاء المفوضية العليا "بناءً على ادعاءات بوجود فساد إداري ومالي في عملها والطعن بصدقية إجراءاتها ونزاهتها"، حسبما جاء في البيان الذي أعرب عن قلق المفوضية "البالغ بأن هذا الاستجواب سيكون له مردود سلبي في عرقلة تلك الاستحقاقات المقبلة" (إنتخابات مجالس المحافظات في إقليم كردستان والمجالس البلدية في الأقضية والنواحي في عموم العراق).
تبدو عملية الاستجواب في موقف المفوضية هذا، كما في مواقف من سبقوها ممن طلبوا إلى الاستجواب، كما لو أنها محاكمة أمام محكمة الجنايات، فيما الاستجواب البرلماني، أيا كان الذي يخضع له، لا يخرج عن كونه استفساراً أو استيضاحاً تُطرح فيه أسئلة ويُردّ عليها بأجوبة، وفي الغالب ينتهي عند هذا الحد، وفي بعض الأحيان ينتهي في المحاكم إذا ما كانت هناك تجاوزات على القانون وخيانة للأمانة من جانب المسؤول المستجوب ودائرته.
قد لا يكون هناك فساد مالي وإداري في المفوضية (إذا كان هذا حقيقياً فالمفوضية ستكون مثل واحة غنّاء وسط صحراء شاسعة أو جزيرة مأمونة في بحر مضطرب)، كما أوحى بيان المفوضية وأكده رئيسها السيد فرج الحيدري في تصريحاته، لكن ليس في وسع أحد أن ينكر الفساد السياسي في عمل المفوضية. وهذا الفساد بدأ منذ لحظة ولادة المفوضية التي تشكلت إدارتها العليا والكثير من إداراتها الفرعية، كما كل الإدارات العليا في الدولة، على أسس روعيت فيها المحاصصة: هذا يمثل هذه الطائفة أو هذا المكوّن أو هذا الحزب وذاك يمثل الطائفة أو المكوّن أو الحزب المقابل!
وبسبب هذه المحاصصة تغاضت المفوضية عن عمليات تلاعب وتزوير في عمليات الانتخاب والاستفتاء التي جرت منذ العام ٢٠٠٥ حتى العام الماضي، مثلما قبلت بإجراء الانتخابات البرلمانية الأخيرة وفقا لقانون يتعارض مع أحكام الدستور. لا تستطيع المفوضية أن تبرئ نفسها من المسؤولية على هذا الصعيد، فهي المخوّلة من مجلس النواب بـ"وضع الأسس والقواعد المعتمدة في الانتخابات الاتحادية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العراق لضمان تنفيذها بصورة عادلة ونزيهة" حسبما ينص عليه قانونها، أي أنها المسؤول الأول والأخير عن ضمان العدالة والنزاهة في الانتخابات والاستفتاءات، وهذا ما لم يتحقق في انتخابات العام الماضي ولا في الانتخابات التي سبقتها ولا في الاستفتاء على الدستور.
إذا كانت المفوضية العليا تعني ما تقول في بيانها لجهة ألا يكون لعملية الاستجواب المرتقبة مردود سلبي على الانتخابات المحلية المقبلة وفي كل الانتخابات والاستفتاءات التي ستجري في المستقبل، فان عليها أن تستثمر فرصة المثول أمام البرلمان الذي شكّل هذه المفوضية لإبلاغه بان مفوضية الانتخابات، كما هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وديوان الخدمة العامة وشبكة الإعلام وسواها من الهيئات المماثلة، لا بد أن تكون مستقلة ومهنية تماماً لا دخل لنظام المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية فيها، لضمان أن تمضي البلاد باتجاه المدنية والديمقراطية. ولا بدّ أيضا أن تبلغ المفوضية مجلس النواب بنواقص وعيوب النظام الانتخابي لدينا وقاعدته الأساسية قانون الانتخابات. وبهذا ستقدم المفوضية خدمة عظيمة للشعب العراقي أفضل مما فعلته حتى الآن. وما فعلته حتى الآن هو تكريس نظام المحاصصة غير الديمقراطي.

adnan255@btinternet.com

مصادر: الاجتماع جاء لتفعيل مجلس السياسات

طالباني والمالكي يناقشان الأوضاع السياسية

□ بغداد / المدى

كشف مصدر مطلع على أجواء الاجتماع الذي جمع رئيس الوزراء المالكي بوزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس، عن أن طبيعة الاجتماع كانت مشحونة جدا من قبل الجانبين، لاسيما وان الأخير جاء ببرنامج يقضي بتمديد بقاء القوات الاميركية.
وأكد المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" أن المالكي ما أن سمع غيتس يتحدث عن تمديد البقاء طلب منه التوقف عن الكلام كون رحيلها أصبح أمراً لابد منه في هذه الأوقات، الأمر الذي انزعج منه وزير الدفاع الاميركي.
إلى ذلك استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني في مكتبه ببغداد صباح أمس، رئيس الوزراء نوري المالكي.
وبحسب بيان لرئاسة الجمهورية حصلت "المدى" على نسخة منه فقد جرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات على الساحة السياسية العراقية على مستويات البرلمان والحكومة والتحديات التي تواجه العملية السياسية إضافة إلى مناقشة التطورات التي حصلت في المنطقة فضلاً عن التأكيد على ضرورة تعزيز علاقات العراق الخارجية مع محيطه الإقليمي والعالمي.
وحسب المصدر فقد جرى في الاجتماع بحث آلية تفعيل اتفاقية مسعود بارزاني وإعادة الحياة إلى المجلس الوطني للسياسيات الإستراتيجية وإسناده إلى إياد علاوي، نافيا أن يكون الاجتماع قد خصص لقضية الانسحاب الاميركي إلا أن الموضوع نوقش أيضاً، مشددا على أن الاجتماع محدد سلفا قبل مجيء وزير الدفاع الاميركي إلى بغداد.
وكانت القائمة العراقية أعلنت عزمها على إرجاع منصب مجلس السياسات الإستراتيجية إلى الواجهة من جديد لأنه جزء لا يتجزءا من حقوقها.
وقالت النائبة وحدة الجميلي في تصريحات صحفية لابد للعراقية من امتلاك نصف صناعة القرار في الحكومة بناء على استحقاقها وعن طريق منصب مجلس السياسات الإستراتيجية، مستدركة بالقول "ليس بالضرورة أن يكون إياد علاوي هو من يشغل منصب رئيس مجلس السياسات الإستراتيجية" مبينة "إن علاوي تنازل عن منصبه وأوعز إلى أعضاء العراقية بترشيح غيره إلا أن العراقية رفضت ترشيح غيره". وتقول مصادر مقربة من العراقية لـ"المدى" إنها حين أعلنت رفضها لرئاسة المجلس الوطني كانت تنوي الضغط على الأطراف الأخرى، فضلا عن محاولتها تجيير التظاهرات لمصلحتها وهو ما لم يحدث في تلك الفترة، وبالتالي فكرت بالعودة خطوة إلى الوراء من خلال الحديث مجددا عن المجلس الوطني.
"أتوقع أن القائمة العراقية أقنعت زعيمها إياد علاوي بتولي رئاسة المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية" يقول النائب خالد الأسدي.
إلا أن الأسدي وهو قيادي في ائتلاف دولة القانون نفى في تصريحه لـ"المدى" أن يكون هنالك أي تعطيل لمبادرة مسعود بارزاني، وان جميع بنودها نفذت باستثناء ملف الوزارات الأمنية والمجلس الوطني واللذين ما زالا محل نقاش.

رئيس البرلمان يتهم المالكي بالتفرد

التحالف الوطني: تصريحات النجيفي سابقة خطيرة

□ بغداد / اياس حسام الساموك

انتقد قيادي في ائتلاف دولة القانون تصريحات رئيس البرلمان أسامة النجيفي والتي اتهم فيها رئيس الوزراء نوري المالكي بالتفرد بالسلطة.
النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج قال في اتصال هاتفي مع "المدى" إن تصريحات النجيفي تعبر عن عدم وجود انسجام سياسي، موضحا أن المالكي هو رئيس مجلس الوزراء وله صوت فيه كما لبقية الوزراء وان القرارات تصدر من المجلس لا منه.
وأضاف السراج أن الكتل هي من اختارت الوزراء بل هي من أملت شخصيات على الحكومة كان المالكي غير راض عنها.
وتابع السراج "إذا كان الحديث عن القرار السياسي فأن من يصنعه الكتل السياسية، وبالتالي فأن الجميع مشترك في صناعته ولا يمكن لأية جهة التفرد به".
كما اعتبر السراج تصريحات النجيفي بأنها سابقة خطيرة خصوصا وانه يمثل رئاسة السلطة التشريعية العليا في البلاد وهي البرلمان هو من يمنح الثقة إلى الوزارة ويستطيع كذلك سحبها متى شاء، مؤكدا أن هذه التصريحات تحسب على النجيفي كأمر سلبي.
وأعرب السراج عن تصوره في أن تحمل هذه التصريحات في طياتها تحذيرا للحكومة ورئيسها بإمكانية إجراء انتخابات مبكرة أو تشكيل حكومة ظل أو إعادة الاصطفافات وهو أمر سلبي بالنسبة للوضع الحالي فالعراق الآن بحاجة إلى توحيد الجهود من اجل تجاوز جميع المصاعب التي يمر بها في هذه الفترة.
وكان النجيفي قد ذكر أمس السبت عدم وجود تقاسم حقيقي للسلطة، وأنها لا زالت بيد المالكي بالكامل، مبينا أن العراق سيواجه خيارات عدة منها إعادة الانتخابات في حال عدم تطبيقه الاتفاقات السياسية التي أسفرت عن تشكيل الحكومة. وقال النجيفي خلال لقائه بالجالية العراقية المقيمة في جمهورية تشيكيا، إن "هناك تنصلا من الاتفاقات السياسية المبرمة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني، بحيث لم نستطع حتى الآن تقديم الوزراء الأمنيين، أو نتفق بشأنهم"، مؤكدا أن "العراق يمر بمفترق طرق، فإما أن نمضي بالاتفاقات السياسية، أو نعود إلى خيارات أخرى، من ضمنها إعادة الانتخابات، والعودة إلى المربع الأول".
وأشار النجيفي إلى "وجود كتلة سياسية (لم يسمها) لا تقبل التنازل عن السلطة"، معتبرا أن "البلد الآن في أزمة وأنه لم يستطع معالجة المشاكل، لعدم تطبيقه تلك الاتفاقات".
وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي وصل، الأربعاء الماضي، إلى العاصمة التشيكية براغ على رأس وفد برلماني ضم نائبه الثاني عارف طيفور وعضو مجلس النواب جابر العوادي، فضلا عن عدد من مستشاريه.
ولفت رئيس البرلمان إلى أنه "لا يوجد تقاسم حقيقي للسلطة، التي ما زالت بيد القائد العام للقوات المسلحة بالكامل"، مؤكدا أن "المشاركة هامشية وليست بالمستوى المطلوب، وهي خارج الاتفاق السياسي".
وأشار النجيفي إلى أن "قانون المساءلة والعدالة طبق على مجموعة من العراقيين ولم يطبق على الأغلب"، موضحا أنه "من كان قريبا من الحزب الفلاني يحظى بالثقة، وضباط آخرون يطردون ويبقون بلا راتب".
إلا أن أمين عام تيار الأحرار النائب أمير الكناني نفى تفرد المالكي بقرارات مجلس الوزراء على اعتبار انه لم يحصل على تخويل حتى اللحظة من قبل المجلس على إصدار أوامر ديوانية للقيام بتعديلات على المدراء العامين.
وأضاف الكناني في تصريح لـ"المدى" انه في الدورة السابقة كان هنالك تفرد من المالكي كون اغلب الوزراء كانوا من حزب الدعوة الذي ينتمي إليه، أما حاليا فأن أكثر من نصف الوزارة هم من خارج حزب الدعوة وبالتالي من غير الممكن له أن يتفرد بالسلطة.
وأكد الكناني وهو عضو اللجنة القانونية البرلمانية ضرورة تشريع النظام الداخلي لمجلس الوزراء لقطع الطريق أمام أية محاولة للسيطرة عليه من قبل جهة معينة.
وعن تصريحات القائمة العراقية التي تحدثت عن أنها غير مشاركة بصورة فعلية في الحكومة اعتبرها الكناني بغير المنطقية على اعتبار أن للعراقية مناصب رفيعة في الدولة مما يتيح لها المشاركة وبشكل فعال في صناعة القرار السياسي.
بدوره قال عضو ائتلاف الكتل الكردستانية عادل برواري في اتصال هاتفي مع "المدى" إن حديث النجيفي عن الاستئثار لا مبرر له، خصوصا وان رئيس الوزراء نوري المالكي وزع صلاحياته بين نوابه فأعطى الجانب الاقتصادي إلى نائبه روز نوري شاويس وأعطى الطاقة لنائبه الشهرستاني في حين أعطى الخدمات إلى نائبه الثالث صالح المطلك.
وشدد برواري على أن القائمة العراقية أخذت استحقاقها من الوزارات كما طالبت به، مستدركا بالقول "وان كان الخلاف لا يزال مستمرا حول المجلس الوطني للسياسيات الإستراتيجية".
وأكد برواري أن واحدة من الأدلة على وجود المشاركة الحقيقية هو أن الاختلاف لا يزال ساريا على منصب وزير الدفاع كون القائمة العراقية هي نفسها لا تزال غير متفقة عليه بعد أن قدمت مرشحا وهو خالد العبيدي الذي حظي بموافقة المالكي ومن ثم سرعان ما قامت بسحبه.

ميلكرت يحذر من ضياع المنجزات

سياسيون: التجاذبات والتوافقات أضاعت الوقت والأموال

□ بغداد / وائل نعمة

اتفق عدد من النواب مع ما ذهب إليه مبعوث الأمم المتحدة في العراق بحديثه أمام مجلس الأمن عن التحديات التي تواجه البلاد والتي تهدد المنجزات السابقة للحكومات المتعاقبة.
وقال أد ميلكيرت إنه بينما شهدت البلاد تقدما ملحوظا في الأشهر الأخيرة، فما زالت هناك العديد من التحديات.
وأضاف ميلكيرت أمام مجلس الأمن، أن العراق قد حقق قفزات واسعة في الانتقال الديمقراطي على مدى السنوات الأخيرة، وأن المواطنين العراقيين يطالبون الآن بالأرباح التي وعدوا بها من قبل قادتهم.
من جانبه يؤكد طه درع أن التحديات التي تواجه البلاد تتمثل بالصراع الدائر بين الأحزاب السياسية المشاركة بالحكومة.
درع وهو عضو التحالف الوطني أشار في اتصال مع (المدى) إلى أن الحكومة تهدر الأموال والوقت بإرضاء شخصيات غير كفوءة وإغرائهم بالمناصب نظرا لانتماءاتهم الحزبية دون النظر إلى معيار الكفاءة. مشددا على أن المواطن لم يعد مقتنعا بانتهاء دوره في العملية الديمقراطية عند صناديق الاقتراع بل راح يطالب بحقوقه عبر التظاهرات.
وأضاف درع "يجب تغيير خارطة الحكومة الحالية وتدعيم دور المعارضة في البرلمان لكي يتخطى العراق الأزمات السياسية ويبني حكومة قوية لم يتم تطبيقه إلى الآن. مشيرة إلى أن المماطلة في تطبيق بنوده اثر على وضع العراق وعلى الخدمات المقدمة للمواطن.
وكان قد ذكر ميلكيرت "بينما خطا العراق خطوات كبيرة في تحوله الديمقراطي في السنوات الأخيرة، والتي شملت اعتماد الدستور وإجراء انتخابات وطنية وتشكيل حكومة شراكة موسعة ومناخ مفتوح أمام وسائل الإعلام والمجتمع المدني، فإن المواطنين العراقيين يطالبون الآن بالأرباح التي وعدوا بها من قبل قادتهم". وأضاف "ما لم تتم تلبية هذه المطالب، فإن المكاسب السياسية والديمقراطية التي تحققت حتى الآن ستبدو فارغة من معناها بالنسبة للعراقيين العاديين". وأكد الممثل الخاص ضرورة تلبية احتياجات الشباب العراقي، حيث أن أربعة أخماس السكان دون سن الخامسة والثلاثين ونصفهم أقل من ١٥ عاما.
وقال "إن الشباب يمثل ٥٠٪ من معدلات البطالة، أي نحو مليون شخص، بالإضافة إلى أن أقل من ٤٠٪ من الأطفال مسجلين في المدارس الثانوية، وهذه الإحصائيات ترسم صورة قاتمة للسكان الشباب مع محدودية الفرص في المستقبل".
منوها إلى أن بعثة الأمم المتحدة في العراق ومنظمات الأمم المتحدة وضعت عدة مشاريع يمكنها أن تسرع من معالجة بعض التحديات الكبيرة مثل بطالة الشباب والحصول على المياه وإدارة النفايات.
وأشاد ميلكيرت بجهود رئيس الوزراء، نوري المالكي، لاتخاذ إجراءات على عدة أصعدة بما فيها محاربة الفساد والحد من الإنفاق العسكري.
إلا أنه قال إن استقرار العراق يخضع لضغوط، مشيرا إلى استمرار استهداف الأقليات المختلفة، والهجمات الإرهابية. وعلى الرغم من انخفاض الحوادث الأمنية في الآونة الأخيرة، إلا أنه تم الإبلاغ عن نحو ٢٥ حادثا أمنيا في المتوسط الشهر الماضي.
وأضاف "إلا أن الحكومة والقوات الأمنية والمجتمع يواصلون جهودهم لاتخاذ قرارات نحو الاستقرار والتطبيع، وبينما تستعد الولايات المتحدة لمغادرة البلاد، يجب ألا ننسى العراق وعلى المجتمع الدولي إبداء الاستعداد على مواصلة الدعم".

انتشار غير مسبوق للعملات المزوّرة قرب المناطق الدينية المقدسة

□ بغداد / هشام الركابي

يجد تجار العملة المزيفة من المدن والأسواق المكتظة مكانا لهم لتصريف العملات المزورة، ومنها الدينار العراقي والدولار، ويصطادون ضحاياهم وهم على الأغلب ممن لا يعرفون بخبايا العملات الأصلية من المزورة. ويتركز تجار العملات المزورة في المدن المقدسة أي في كربلاء والنجف، ويقول غسان صبحي/ ٤٨ سنة: قبل أيام ذهبت إلى مدينة النجف الاشرف مع عائلتي لزيارة المراقد المقدسة وبعدها توجهت الى مدينة كربلاء للغرض نفسه، ومن المعلوم انه في هذه الرحلة ننفق مبالغ كبيرة كأجرة السيارات التي نستقلها او اجور الفنادق والطعام وشراء الهدايا، وهذه المصروفات تكون ضخمة على عائلة كبيرة، لذا فأنني احمل مع العملة المحلية، الدولار لسهولة حمله وإمكانية تصريفه لدى أي مكتب صيرفة او لدى أشخاص يقومون بممارسة مهنة الصيرفة في الأسواق، لكنني ولمرتين متتاليتين أقوم بتصريف الدولار، لأحصل بدلا عنه على العملة المحلية على المزور، فقد لاحظت انتشار العملات العراقية المزورة في المدينتين، وربما يرجع الامر الى انتشار عصابات تصريف المزور على الناس البسطاء أو أن هذين المكانين أصبحا نشطين للعصابات المختلفة باستغلال الانشغال الدائم للقوات الأمنية بمطاردة الإرهابيين. وأضاف صبحي: حينما شاهدني أهالي المنطقة هناك اخبروني أن هذه العملات تأتي من بعض الدول المجاورة لاسيما إيران عن طريق عصابات متخصصة لتزييف العملة بهدف إضرار الاقتصاد العراقي، وحتى أن العاملين في مجال الصيرفة قد تأثر عملهم جراء الأموال المزورة.
ويدعو أستاذ الاقتصاد أمير عباس خلال حديثه لـ"المدى" إلى تنشيط دور منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للتحذير من مخاطر وجود العملات المزورة في البلاد، وقال: هذه الأعمال ستؤثر بشكل كبير على واجهة العراق الاقتصادية من حيث الاستقرار في عملته، والتي من الممكن أن تتعرض إلى الخلل في حال وجود عملات محلية أو أجنبية مزورة، وأشار إلى أن القانون العراقي يعاقب بالسجن لمدة ١٠ سنوات كحد أدنى بحق مرتكبي أعمال تزييف العملة وقد تصل إلى حد عقوبة الإعدام، وتندرج عملية التزوير ضمن الأعمال التي تهدد اقتصاد العراق، لذا فهي خطيرة جدا، ومن الضروري مراقبة الحدود لمنع إدخال مثل هكذا عملات.
من جهته قال فيصل صادق، أحد المتعاملين ببيع وشراء العملات في كربلاء: قررت الحكومة المحلية في المحافظة إخضاع مكاتب الصيرفة للمراقبة المستمرة، بعد تفشي ظاهرة ترويج العملة المزورة في أسواق المدينة. وأضاف: أن المكاتب غير المرخصة وبعض الشباب المتعاملين بتصريف العملة بعيدون عن أعين السلطات الأمنية، لذا فأن إمكانية ترويج العملات المزورة بمبالغ ضخمة قادمة مع بعض عصابات التزوير من إيران وارد جدا، خاصة مع الأنباء التي تحدثت في وقت سابق عن اعتقال عصابة تقوم بمثل هكذا نشاط. ويضيف صادق: لتزوير العملات اثر اقتصادي سيء للغاية على الاقتصاد العراقي، خاصة مع أن البلد بانتظار قدوم الشركات الأجنبية، وحينما تجد هذه الشركات مثل هذه الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، فأنها ستتردد كثيرا في الدخول إلى العراق والتحسين من أوضاعه الاقتصادية.
ويؤكد المحلل المالي في البنك المركزي العراقي باسم عبد الهادي أن العملة النقدية العراقية تخضع للتجديد من خلال استبدال التالف منها كل فترة زمنية. وقال إن العملة النقدية العراقية لم تزور حتى الآن بدرجة كاملة وما موجود من فئات مزورة حاليا عبارة عن فئات تخلو من أية مواصفات أو مزايا العملة العراقية التي تشمل الخط الفسفوري وعلامة رأس الحصان ونوع الورق.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون